أهمية التعاون العربي في توفير فرص العمل والحدّ من البطالة

د. رضا قويعة[1]

1-مقدمة:

يقول رجل الإقتصاد المشهور "**أدام سميث**" في كتابه الشهير "ثروة الأمم" " لايمكن أن يزدهر مجتمع يسعد حين تكون أكثرية أعضائه فقراء وتعساء".

كذلك يمكن القول بأنه لا استقرار اجتماعي واقتصادي وسياسي ولا تنمية وتطور في مجتمع أكثر أعضائه عاطلين عن العمل وشاعرين بالتهميش والإقصاء. فهذه الحقيقة أبرزتها جملة الأحداث التي عصفت بالعديد من الدول العربية في السنوات الأخيرة كتونس ومصر وليبيا واليمن والسودان وغيرها من البلدان. فبالفعل يمكن القول بأن إقامة التوازنات الإقتصادية والسياسية تبقى رهينة تنمية التوازنات الإجتماعية إذ أي خلل في مقومات وعناصر العدالة الإجتماعية يعصف بدوره في التوازنات الإقتصادية وحتى السياسية و يحد من إمكانيات التنمية.

فمن المتأكد أن الهدف الرئيسي لعملية التنمية الناجحة هو أولا وأخيرا المواطن إذ هو في الحقيقة الأداة الرئيسية للتنمية وغايتها في نفس الوقت. فكما أكدته الأحداث الأخيرة وأبرزته بعض الدراسات (عابد فضيلة 2010 على سبيل المثال) إن الجانب الإجتماعي له الأهمية الكبرى في عملية تقييم مدى تطور المجتمعات. فرأس المال البشري هو أهم عنصر من عناصر الإنتاج، وهو الصانع الأساسي والركيزة الحقيقية في عملية التنمية[2]

وانطلاقا من وعي الدول العربية بأهمية الرفع من نسق النمو الإقتصادي للحدّ من البطالة وتعميم الرفاه لشعوبها العربية أقامت الحكومات العربية منذ تأسيس الجامعة العربية عام 1945 وحتى الآن، عددا كبيرا من البنى التشريعية والمؤسساتية

---

[1] رضا قويعة، أستاذ الإقتصاد بجامعة تونس المنار – والخبير الدولي ridha_g@yahoo.fr

[2] لقد أكد عابد فضيلة في دراسة "لتحديات الجانب الإجتماعي للتنمية في الوطن العربي" أن التجارب سواء بالبلدان التي عرفت تطورا وتنمية مستدامة أو ببلدان جنوب شرق آسيا أثبتت أن القدرات البشرية المؤهلة هي أهم بكثير من الموارد الطبيعية وهي التي تستطيع خلق القيمة المضافة.

الهادفة إلى دفع التعاون وتطوير العمل الإقتصادي المشترك بشكل عام. فتعددت الدراسات المشتركة وكثرت أقتراحات وبرامج ووسائل العمل الإقتصادي والتعاون المشترك بين الحكومات العربية وذلك أساسا للرفع من نسق النمو الإقتصادي بالبلدان. فلقد انتشر الإعتقاد بين المفكرين من رجال الإقتصاد وأصحاب القرار بأن تحقيق نسب نمو في الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة هو شرط كاف وضروري لمواجهة التحديات التي تعترض البلدان وخاصة منها تحدي التشغيل والتوظيف الكامل للقدرات البشرية ولمكافحة الفقر والتهميش. لهذا تركز العمل الإقتصادي العربي المشترك على وضع الآليات المناسبة للرفع من نسب النمو بالبلدان كبعث منطقة التجارة الحرة العربية وخلق مناخ الإستثمارات العربية البينية وتعزيز دور صناديق ومؤسسات التنمية العربية في تمويل التنمية بالبلدان وغيرها.

2-أهداف البحث:

سيتم في هذه الدراسة تقييم مدى انعكاس التعاون العربي على خلق فرص العمل والحدّ من البطالة خاصة بالبلدان محدودة الدخل والثورات الطبيعية. فهذا التعاون العربي فرض نفسه في وقت فشلت فيه أغلب السياسات الكلية التي انتهجتها بعض الحكومات العربية منذ عقود والتي تمت في إطار وصفات البنك وصندوق النقد الدوليين في التغلب على التحديات والعقبات التي فرضتها العولمة الإقتصادية وعلى الإخلالات العديدة التي انتجها انكماش دور الدول وتدني مستوى الإستثمارات في القطاع العمومي (كقطاع الصحة والنقل والتعليم والبحث العلمي وغيرها من النشاطات)[3].

ففي البداية، سنحاول دراسة مدى نجاح هذا التعاون العربي في دفع نسق النمو الإقتصادي الذي ما زال الإعتقاد بأنه الضامن للتوظيف الكامل لليد العاملة. فسنقتصر

[3] لقد أبرزت دراسة عابد فضيلة في دراسة "التحديات الجانب الإجتماعي للتنمية في الوطن العربي" مدى فشل هذه السياسات الكمية المتبعة بالبلدان العربية في الإهتمام بالناحية الإجتماعية والتصدي لمشكلة البطالة والحدّ من الفقر والتفاوت الجهوي بالبلدان.

في هذا المجال على دراسة التعاون من خلال تدارس مدى نجاح بعث منطقة التجارة الحرة العربية وتطور الإستثمارات البينية وأهمية العون العربي (الجزء الأول).

أما الجزء الثاني من الدارسة، فإنه سيخصّص إلى تقييم أهمية هذا التعاون الإقتصادي العربي في الحدّ من البطالة وبالتالي في ضرب مشكلة الفقر والتهميش بالبلدان. فالسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو هل أدت كل آليات ووسائل التعاون العربي إلى تجاوز التحدي الأكبر والأخطر الذي تواجهه عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية بالبلدان العربية، ألا وهو مشكلة البطالة وظاهرة الفقر؟ (موضوع الجزء الثالث).

لهذا سيسعى الجزء الرابع: الخاتمة، من الورقة إلى اقتراح بعض الحلول لزيادة تفعيل هذا التعاون العربي وإخراجه من طبيعته الجزئية واللاهيكلية. فالتعاون العربي يفرض نفسه اليوم على كل البلدان لما للتحديات المطروحة من خطورة و آثار اقتصادية و اجتماعية.

الجزء الأول: أهمية التجارة العربية البيئية في الرفع من عملية النمو الإقتصادي والإجتماعي

إنه لا شك فيه أن التجارة الخارجية لأي بلد مهما كانت نسبة تطوره تلعب الدور الكبير والهام في الرفع من نسق نموه الإقتصادي وبالتالي في توفير فرص العمل والحدّ من البطالة. فلقد تعددت الدراسات الأكاديمية والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية لإبراز هذا الدور ممّا لم يترك مجالا للشك في هذه الحقيقة.

لهذا جاءت منظمة التجارة الحرة العربية بمثابة البرنامج التنفيذي لإتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول الموقعة عام 1988 والوسيلة المثلى لدفع التعاون العربي[4] . فلقد كان يعول الكثير على هذه المنطقة قبل انطلاقها اعتقادا من الجميع أنها تمثل المعبر الأساسي لزيادة التجارة البينية وكونها واحدا من أدوات مواجهة تحديات العولمة والحدّ من البطالة بالبلدان العربية.

فمن خلال البيانات المتوفرة والدراسات المتخصصة، نلاحظ أن التجارة الإجمالية العربية قد حققت نموا مضطردا منذ منتصف العشرية الأخيرة من القرن الماضي حيث بلغت قيمتها 1728 مليار دولار عام 2009/2008 بينما كانت لا تتجاوز 303 مليار دولار عام 1998.

أما بخصوص التجارة العربية البينية فلقد مثلت نسبة إلى إجمالي التجارة العربية تبلغ 8.9 بالمائة عام 1998 لترتفع إلى 10 بالمائة عام 2009.

[4] لقد تم اقرار المشروع في فبراير 1997 يهدف تحقيق التحرير الكامل للتجارة البينية بين الدول العربية على مراحل عشر سنوات ابتداء من يناير 1998 فأصحبت السلع المتبادلة بين الدول العربية الأعضاء

فمن الملاحظ أنه بالرغم من زيادتها فإن نسبة ارتفاعها مازالت ضعيفة ممّا جعل العديد من المفكرين والإقتصاديين[5] يحكمون على منطقة التجارة العربية الحرة بالفشل النسبي مؤكدين عجزها على دفع التعاون العربي المشترك.

فبالفعل، يتضح من البيانات والإحصائيات المتوفرة أن معدلات نمو الصادرات والواردات العربية البينية بقي في معظم السنوات الأخيرة أقل من معدلات النمو في الصادرات والواردات الإجمالية. فقد كان معدل نمو إجمالي الصادرات يفوق معدل نمو الصادرات البينية في أغلب السنوات، إذ هو بلغ 19.3 بالمائة للإجمالي مقابل 12.3 بالمائة فقط لنموّ الصادرات البينية في عام 1998. هذه النسب كانت على التوالي في عام 2008 ، 35 بالمائة للإجمالي و 22.8 بالمائة للصادرات البينية

وكذلك هو الحال بالنسبة لوضع الواردات، حيث بقي معدل النمو في إجمالي الواردات أعلى من معدل النمو في الواردات البينية. فإذا كان معدل نمو الواردات الإجمالية 4.4 بالمائة عام 1998 و 37.5 بالمائة عام 2008 فإن معدل نمو الواردات البينية لم يتجاوز 0.28 بالمائة و 22.5 بالمائة فقط خلال نفس السنوات.

وفي عام 2009 كان معدل النمو السلبي في التجارة العربية الإجمالية 34 بالمائة في حين كان معدل النمو السلبي للتجارة البينية 30 بالمائة، وهو ما يبرز الملاحظة الهامة أن تأثير الأزمة العالمية المالية والإقتصادية على التجارة البينية كان أقل من تأثيرها على إجمالي التجارة العربية مع العالم.

5يستنتج رسلان خضور في دراسته "لأثر منطقة التجارة الحرة العربية" أن النتائج على الأرض تبدو متواضعة حتى الآن بعد أكثر من عشر سنوات على انطلاقها " كما يستخلص مهدي ميلود في دراسة حول " التكامل الإقتصادي العربي وجود العديد من العقبات التي تعترض هذه الإتفاقية لتيسير وتنمية التبادل التجاري

الجدول 1: معدلات نمو الصادرات والواردات البينية

مقارنة بالصادرات والواردات الإجمالية 1998-2009

	1998	2005	2007	2008	2009
معدل نمو الصادرات البينية	12.3-	38.8	20.7	22.8	30-
معدل نمو الصادرات الإجمالية	19.3-	61.8	16.4	16.4	34-
معدل نمو الواردات البينية	0.28	39.7	19.3	22.5	15.8-
معدل نمو الواردات الإجمالية	4.4	52.5	22	97.5	16.6-

[1] المصدر: تقرير مناخ الإستثمارو التقرير الإقتصادي الموحد لسنوات مختلفة.

أما بخصوص التجارة العربية البينية بالقيمة المطلقة فإن قيمة الصادارت ارتفعت من 13 مليار دولار عام 1998 لتبلغ 35 مليار دولار عام 2004 و 87 مليار دولار عام 2008، ولكن لتنخفض إلى 60.5 مليار دولار عام 2009 .

كذلك هو الشأن بالنسبة للواردات العربية البينية ، فإنها ارتفعت بالقيمة المطلقة من 12.3 مليار دولارا عام 1998 إلى 66 مليار دولارا عام 2009.

فمهما كانت نسب نمو التجارة البينية للدول العربية ، فالزيادة في قيمة هذه التجارة نجمت عن التوجه نحو الإعتماد المتزايد على التبادل التجاري البيني وزيادة تقارب الأنظمة التجارية العربية من بعضها في إطار قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وعلى صعيد مساهمة الدول العربية في قيمة التجارة العربية البينية، يستنتج رسلان خضور في دراسته (2008) مدى أهمية المملكة العربية السعودية في التجارة البينية العربية، إذ ارتفعت معدلات مساهمة نسب نمو تجارتها البينية إلى أكثر من 23 بالمائة في السنوات الأخيرة لتساهم صادراتها إلى الدول العربية بحوالي 38 بالمائة من إجمالي الصادرات العربية البينية.

ثم تأتي الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية، حيث ارتفعت معدلات نسب نمو تجارتها البينية بأكثر من 9.5 بالمائة سنويا خلال السنوات الماضية، لتبلغ مساهمتها من إجمالي الصادرات العربية نسبة مئوية تتجاوز 13.5 بالمائة. أما سلطنة عمان و العراق و الأردن فإنها جاءت على التوالي في المرتبة الثالثة و الرابعة و الخامسة في هذا المجال.

أما من حيث الأهمية النسبية للتجارة العربية البينية فقد احتلت الصومال المرتبة الأولى نظرا لإعتمادها المتزايد على الدول العربية لا فقط للتزود بالسلع والبضائع وإنما أيضا لتصدير منتوجاتها. فلقد بلغت نسبة تجارتها البينية 61 بالمائة من إجمالي تجارتها الخارجية. ثم تأتي جيبوتي بنسبة 35.8 بالمائة ثم الأردن بنسبة 30 بالمائة ثم السودان وسلطنة عمان والعراق وسورية بنسب 28 بالمائة و 19.5 بالمائة و 17.3 بالمائة و 16.1 بالمائة على التوالي[6].

أما إذا نظرنا إلى إتجاهات التجارة البينية العربية، فنلاحظ أن معظم الصادرات والواردات تتركز بين دول عربية متجاورة نظرا لإنخفاض كلفة النقل للبضائع وسهولة التسويق. فعلى سبيل المثال، تظهر البيانات المتاحة والمتعددة المصادر أن الصادرات البينية لسلطنة عمان تركزت في دولة مجاورة واحدة هي الإمارات العربية المتحدة بنسبة 70 بالمائة سنويا منذ أواخر التسعينات من القرن الماضي.

كما تركزت صادرات سورية البينية في دولتين مجاورتين هما المملكة السعودية والعراق بنسبة 32 بالمائة و 22 بالمائة على التوالي.

وتركزت صادرات العراق البينية أساسا إلى الأردن بنسبة 78 بالمائة خلال السنوات الماضية حتى سنة 2009.

كما هو الحال بالنسبة للصادرات البينية للبحرين إذ تركزت في دولتين مجاورتين هما السعودية والإمارات العربية بنسبة 34 بالمائة و 24 بالمائة على التوالي.

[6] تعتبر التجارة البينية لهذه البلدان المؤشر الكبير على مدى ارتباط هياكل انتاجها بالإقتصادات الأخرى للبلدان العربية.

أما الصادرات البينية للأردن فقد توجهت إلى العراق بنسبة 42 بالمائة. كما تتجه 69 بالمائة من الصادرات البينية لليبيا إلى تونس – (مقابل النصف لتونس في اتجاه ليبيا)

ومن الملاحظ من هيكل التجارة العربية البينية هذا أن المواد الخام والوقود المعدني، التي تعتبر من الصناعات كثيفة التشغيل لليد العاملة شكلت النسبة الكبيرة من إجمالي الصادرات العربية البينية وكذلك من وارداتها البينية. فهذه النسبة مرت من 55 بالمائة عام 1998 لتتجاوز 52 بالمائة عام 2002 و 59.6 بالمائة من إجمالي الصادرات العربية البينية. كذالك نسبة المصنوعات من إجمالي الصادرات العربية البينية مرت من 11 بالمائة سنة 1998 لتصل إلى 13.5 بالمائة عام 2008 ، كما يبرزه الجدول عدد 2.

الجدول عدد 2: هيكل الصادارت والواردات العربية البينية

للسنوات 1998-2002-2008 (بالمائة)

	النسبة من إجمالي الصادرات البينية			**النسبة من إجمالي الواردات البينية**		
	1998	**2002**	**2008**	**1998**	**2002**	**2008**
الوقود المعدني والمواد الخام	55	52.2	59.6	53	42.7	57
الأغذية والمشروبات	13	18.2	13.3	13.9	18.76	12.4
المواد الكيميائية	16	16.2	10.1	16.9	17.6	9.6
المصنوعات	11	7.9	13.5	12.2	13.4	13.1
آلات ومعدات النقل	5	5.5	4.5	4	7.6	7.4
المجموع	%100	%100	%100	%100		

المصدر : مهدي ميلود (شتاء 2009) ص 47 ورسلان خضور (2008) عن صندوق النقد العربي والتقرير الإقتصادي العربي الموحد

كذلك الحال بالنسبة لهياكل الواردات العربية البينية، فقد احتلت المواد الخام والوقود المعدني المرتبة الأولى من حيث حصتها في الواردات البينية حيث مثلت نسبة متزايدة

بلغت 53 بالمائة عام 1998و 57 بالمائة عام 2008. تلتها صناعات الأغذية والمشروبات التي تعتبر هي أيضا من الصناعات المشغلة لليد العاملة والتي لا تشغل الكثير من رأس المال.

ففي ضوء ما تقدم يمكن استنتاج الملاحظات والخصائص التالية :

1-لقد بقيت نسبة التجارة العربية البينية بالنسبة لإجمالي التجارة الخارجية متواضعة نوعا ما، وذلك بالرغم من تزايدها في السنوات الأخيرة .

2-كما ساعدت التجارة البينية على الرفع من نسق التشغيل بالقطاعات التي اختصت بها البلدان العربية كالصناعات الإستراتيجية (مواد خام ومحروقات) والصناعات التحويلية (الأغذية والمشروبات والمصنوعات).

3-تبقى تكلفة نقل البضائع والمنتوجات من البلدان المصدرة والبلدان المستوردة هي المحدد الأساسي في عملية التجارة البينية حيث كما لاحظنا، هناك تركز التبادل التجاري البيني بين دول مجاورة لبعضها البعض وهو ما يتطلب العناية أكثر بهذا العنصر الأساسي في التجارة العربية البينية حتى يتسع التبادل التجاري جغرافيا ويساعد على الرفع من تكامل هياكل الإنتاج وبالتالي على توفير أكثر فرص العمل والحد من البطالة بالبلدان العربية ككل. فبالفعل، زيادة الإهتمام بالقطاعات التي تتمتع بإرتفاع مرونة التشغيل، كقطاع النقل، تساعد على توفير المزيد من فرص العمل.

4-من الملاحظ أيضا أنه بالرغم من تزايد قيمة التجارة العربية البينية فإن نسب هذا التزايد غير قارة إذ تختلف من سنة إلى أخرى وهو ما يعكس مدى تأثر هذه التجارة البينية بالمناخ العام السياسي والدولي واستمرار القيود الكابحة لتدفق السلع البينية والتي يأتي في مقدمتها القيود غير الجمركية وصعوبة الحصول على التأشيرات لرجال الأعمال والمستثمرين في بعض الدول العربية والتأخر في إقرار قواعد المنشإ التفضيلية للسلع العربية وطول مدة عبورها (كطول مدة إجراءات التفتيش في العديد من المنافذ الحدودية العربية...). فكل هذه القيود، زيادة على

القيود الفنية والمالية، تؤدي حتما إلى ارتفاع كلفة العملية التجارية وتنقص من آثارها على هياكل الإنتاج للبلدان وتؤثر في جودة البضائع ونوعيتها خاصة في السلع الحساسية (كالغذائية).

الجدول عدد 3: تغير نسب نمو التجارة العربية البينية بين 2000 و 2004

	القيمة (مليار دولار)					معدل التغيير السنوي (%)				
	2000	2001	2002	2003	2004	2000	2001	2002	2003	2004
التجارة البينية العربية	31.8	34.4	41.4	47.3	64.5	14.5	8.1	19.7	15	36.3
الصادرات البينية العربية	16.1	17.3	20.9	25.5	34.7	13.7	7.5	21.3	21.7	36.1
الواردات البينية العربية	15.7	17.1	20.2	21.8	29.8	15.3	8.8	18	8	36.6

المصدر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ، الملحق 3/8 ص 139.

الجزء الثاني : أهمية الإستثمارات العربية البينية في تنشيط النمو الإقتصادي العربي

لقد عملت أغلب البلدان العربية منذ أواخر القرن الماضي وخاصة منها ذات الدخل الإجمالي المحدود، وبالتالي التي تشكو من ضعف نسب الإدخار القومي، على جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وعلى استقطاب أكثر ما يمكن من العون العربي. فالسياسات الكلية التي بدأت تنتهجها هذه الدول بدأ من الربع الأخير من القرن الماضي، كانت ترتكز على التمويل الخارجي خاصة التمويل المستقر وطويل المدى.

فالنمو المطرد في تدفق الإستثمارات بصفة عامة والتمويلات العربية بصفة خاصة كانت قد ساعدت العديد من تلك الدول على الحدّ من المعوقات والإخلالات الإجتماعية وعلى تقليص التفاوت في التنمية بين البلدان وبين المناطق داخل الدول.

ولعل النمو المطرد في تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان العربية يرجع بنسبة كبيرة إلى تحسن المناخ وتوسع السوق بفضل تفعيل منطقة التجارة العربية الحرة وإلى الرغبة بين البلدان العربية لتذليل الهوة بينها من ناحية التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

فلقد ارتفعت الإستثمارات العربية البينية منذ أواخر القرن الماضي وخاصة النصف الثاني من العشرية الماضية. فحسب الإحصائيات المنشورة، بلغت هذه الإستثمارات البينية 2.32 مليار دولار عام 1998 لترتفع إلى 35.37 مليار دولارا عام 2009، أي أنها تضاعفت 15 مرة خلال الفترة 1998–2009. ويرجع ذلك أساسا إلى تزايد الفوائض النفطية اثر ارتفاع أسعار النفط وإلى أسباب عدة من أهمها ارتفاع نسق التجارة الخارجية والبينية.

الجدول عدد 4 : تدفع الإستثمارات الأجنبية المباشرة والبينية للدول العربية 1998-2008 (بالمليارات)

	1998	2005	2006	2007	2008	المجموع
إجمالي الإستثمارات الأجنبية المباشرة	5.6	46.7	71.0	80.9	96.5	-
بالنسبة لإجمالي تدفقات الإستثمارات على مستوى العالم (%)	0.78	4.8	4.87	4.09	5.68	3.2
الإستثمارات العربية البينية	2.3	37.3	16.51	20.7	19.3	353.7
بالنسبة لإجمالي الإستثمارات الأجنبية	23.2	79	23.2	25.6	20.0	

المصدر: رسلان خضور (2008 عن المؤسسة العربية لضمان الإستثمار) وتقارير مناخ الإستثمار في الدول العربية.

فمن هذا الجدول يمكن ملاحظة ضعف نسق نمو الإستثمارات العربية البينية مقارنة بنسق تدفق الإستثمارات الأخرى. ففي حين تضاعفت الإستثمارات البينية 15 مرة كما قلنا سابقا، تضاعف إجمالي الإستثمارات إلى الدول العربية 17.3 مرة خلال الفترة بين 1998 و2008. كما أن حجم هذه الإستثمارات البينية يبقى متواضعا مقارنة بإجمالي الفوائض المالية العربية الموجودة في المصارف وأسواق المال العالمية والتي تقدر حسب بعض البيانات بين ألف وألف وخمسمائة مليار دولار، ولا تمثل رغم تدفقها وتراكمها إلا حوالي ربع إجمالي الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية.

كما أنه من الملاحظ أن أغلب الإستثمارات البينية تستثمر في بعض القطاعات الإقتصادية كالسياحة والعقارات والخدمات. فحسب بعض الإحصائيات تستقطب الخدمات ما لا يقل عن 60.9 بالمائة من هذه التمويلات عام 2008. إلا أن الإتجاه نحو قطاع الزراعة وقطاع الصناعة بقي محدودا (لا يتجاوز 30 بالمائة عام 2008) بالرغم من العجز الغذائي المستمر والذي تشكو منه العديد من الدول العربية و لا زال يثقل موازينها.

كما أن للعون العربي الدور العام في تمويل المشاريع سواء في الصناعات الإستخراجية أو في البنى التحتية وبالتالي في عملية التشغيل والحد من البطالة والتهميش. فالشروط الميسرة (مثل انخفاض سعر الفائدة وطول فترتي السماح والسداد) قد ساهمت في تخفيف أعباء خدمة الدين الخارجي على الدول المستفيدة[7].

ولقد أبرزت دراسة عبد الحميد الزقلعي (2009) أن المساعدات الإنمائية للدول العربية قد بلغت نحو 47.7 مليار دولار منذ عام 1998 اتجهت 60.2 بالمائة منها لقطاعات البنى التحتية الأساسية موزعة بين 28.4 بالمائة لقطاع الطاقة (كهرباء، نفط، غاز) و 22.4 بالمائة للنقل والإتصالات و 9.4 بالمائة للمياه والصرف الصحي و 27.5 بالمائة للقطاعات الإنتاجية (موزعة بين 14.0بالمائة للصناعة والتعدين و 13.5 بالمائة للزراعة والثورة الحيوانية و 12.3 بالمائة للقطاعات الأخرى كالتعليم والصحة والإسكان والتدريب ودعم موازين المدفوعات.

يبرز الجدول التالي التوزيع القطاعي لهذه التمويلات

الجدول عدد 5: التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية للدول العربية بنهاية عام 2007 (%)

القطاع	عمليات التمويل للدول العربية
البنى الأساسية : - النقل والإتصالات - الطاقة - المياه والصرف الصحي	60.2 22.4 28.4 9.4
القطاعات الإنتاجية : –الزراعة والثروة الحيوانية الصناعة والتعدين	27.5 13.5 14.0
القطاعات الأخرى	12.3
الإجمالي	%100

المصدر : عبد الحميد الزقلعي (2008) ص 12

[7] حسب دراسة عبد الحميد محفوظ الزقلعي ، تتضمن المساعدات المقدمة من صناديق ومؤسسات التنمية العربية عنصر منحة يتراوح بين 40 و 45 بالمائة.

كما نلاحظ أن ما لا يقل عن 61 بالمائة من إجمالي العون الإنمائي العربي (دول ومؤسسات وصناديق) متأتية من مجموعة مؤسسات وصناديق التنمية وفي صدارتها الصندوق العربي بسبب أن جل أنشطته تتركز في تمويل مشاريع التنمية في الدول العربية فقط، وذلك بحكم اتفاقية إنشائية بخلاف الصناديق والمؤسسات الأخرى التي تعمل في سائر الدول النامية. فقد بلغت مساهمة هذا الصندوق العربي في إجمالي التمويل المتراكم حتى نهاية عام 2007 المقدم إلى الدول العربية 41 بالمائة مقابل 25.1 بالمائة للبنك الإسلامي و 16.9 بالمائة للصندوق الكويتي و 8.6 بالمائة فقط للصندوق السعودي.

ولقد اتجه أكثر من ثلاثة أرباع العون العربي إلى تسع دول عربية هي المغرب (15.5 بالمائة) ، مصر (13.1 بالمائة) لبنان (8.1 بالمائة) ، الجزائر و اليمن لكل منهما (6.4 بالمائة) و سورية (6.4 بالمائة) والأردن (6.3 بالمائة).

ونتيجة للأهمية الكمية والنوعية[8] لهذا العون العربي في دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية العربية، استطاعت هذه الدول المستفيدة من تمويل العديد من المشاريع التنموية وتطورها والرفع من انتاجية بعض القطاعات الإقتصادية والمؤسسات الإنتاجية.

فبالفعل، كما يلاحظه العديد من الإقتصاديين، هناك جوانب هامة للتنمية، بخلاف التمويل اللازم لإنشاء المشاريع وتطويرها، كتكوين الكوادر البشرية. فصناديق ومؤسسات التنمية العربية تقوم من خلال منحها للقروض والمعونات الفنية بتمويل برامج الدعم المؤسسي والتدريب في المؤسسات والشركات المستفيدة بمنظومات المعلومات الحديثة وتوفير أجهزة الحاسوب وتوفير خبراء وفنيين لفترات محددة وتطوير أنشطتها والرفع من إنتاجياتها. فبرامج التدريب لمختلف التخصصات تسهم في الإرتقاء بتكوين الكوادر وفي زيادة قدراتها[9].

---

[8] لقد قدمت على سبيل المثال ، مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي بين 0.3 و 1.0 بالمائة من دخلها القومي الإجمالي خلال العشرية 1998-2007 مساهمة منها في العون العربي.

[9] لقد زاد في نجاعة تدخل هذه المؤسسات وصناديق التنمية العربية تراكم خبراتها في مجالات متعددة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية

ففي الجملة يمكن القول بأن العون العربي يمثل عنصرا هاما من التعاون العربي إذ تقوم صناديق ومؤسسات التنمية العربية بدور بارز ومتطور في تقديم هذا العون الذي يعتبر من أهم مصادر التمويل المختلفة للتنمية العربية ولمكافحة الفقر. كما أن هذه الأهمية تتعاظم لدى الدول العربية متوسطة الدخل والأقل نموا، كمصر والمغرب وتونس، إذ يمثل هذا النوع من التمويل الإقتراض الأقل تكلفة نظرا ليسر شروطه مقارنة بالمصادر الأخرى. فالعون العربي الإنمائي ساعد الكثير من الدول العربية خاصة على تمويل المشروعات الهامة و المكلفة، كالسدود ومحطات توليد الكهرباء ومشاريع المياه والطرق السريعة. ونظرا لتعدد المجالات التي ساهم في تمويلها، لقد ساعد هذا العون العربي على توفير فرص العمل بطريقة مباشرة (بعث وتطوير البنى التحتية المشغلة) أو بطريقة غير مباشرة (عبر تحسين إنتاجية المشاريع الخاصة والمناخ العام للإستثمار).

إلا أن مقدار العون وحده غير كاف إذ هو ليس العامل الحاسم في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتحسين مستوى العيش. فبغية تعظيم مردود هذا العون وآثاره في الإقتصاد الوطني، استطاع الدكتور عبد الحميد الزقلعي تحديد مجموعة من العوامل التي تلعب دورا هاما في تحسين فاعلية المساعدات الإنمائية والمعونات العربية الثنائية والمتعددة الأطراف في تقليل الإحتجاجات والإخلالات الإجتماعية بالبلدان العربية. من هذه العوامل نذكر أهمها:

1- توجيه الإستثمارات والمساعدات إلى أنشطة ذات أعلى جدوى اقتصادية واجتماعية مؤكدة (أهمية عوامل المردودية).

2- عدم المبالغة في المساعدات الخارجية خاصة وأن كثيرا من تلك المساعدات يكون في شكل قروض يتم سدادها مع فوائدها، مما يثقل كاهل الدول المستفيدة وعبء مديونيتها الخارجية.

3- احترام مواعيد لتنفيذ المشاريع لتخفيف تكاليف انجازها.

4- إيلاء المزيد من الأهمية لتوفير الدراسات الدقيقة للمشاريع ولمتابعتها بصفة دائمة.

5-زيادة الإهتمام بعنصر المعونة الفنية غير المستردة لما لتكوين وتدريب الكوادر من أهمية في نجاح العون الإنمائي في أداء مهامه.

أما فيما يخص الإستثمارات البينية فإنه من الأكيد أن التحديات مازالت مرتفعة ومتزايدة في ظل الأزمات العالمية المتكررة والسياسات الإقتصادية الكلية المتبعة. فلا بد من الرفع في فرص دعم الإستثمارات العربية البينية بخلق مناخ مشجع وبنى تحتية مساعدة لتدفق هذه الإستثمارات. فيظل تكبير حجم السوق وتسهيل حركة انتقال السلع ورؤوس الأموال وتسهيل إقامة الإستثمارات المشتركة وتيسير التنقل للمستثمرين والعمل على بعث المشاريع الصغرى والمتوسطة المشتركة، من الآليات التي تمكن الدول العربية من تحقيق أكثر ظروف للتمتع بتنمية مستدامة ولتوفير أكثر فرص للعمل والحد من البطالة[10].

فللعمل العربي المشترك أهمية خاصة في مواجهة مستلزمات التنمية والإستثمار المشترك، و التغلب على المشكلات الإقتصادية والإجتماعية وحتى الثقافية التي تعجز الدولة القطرية عن مواجهتها وحدها دون تعاون وتنسيق مع باقي الدول العربية.

[10] إنه من المأكد أن الفوائض المالية النفطية العربية تعد فرصة تاريخية للرفع من الإستثمارات البينية عوضا عن تدويرها في النظام المالي العالمي.

الجزء الثالث : التطورات الإجتماعية على آثر التعاون العربي وعملية التنمية الإقتصادية

يمكن القول بأنه هناك بعض الدول العربية قد نجحت في استغلال التعاون العربي للرفع من تجارتها الخارجية واستقطاب رؤوس الأموال المنتجة وبالتالي في الحدّ من الضغوطات الإجتماعية والفوارق الجهوية.

فلقد نجحت تلك الدول أيضا في أداء التزاماتها في مواعيدها. وقد ترافق ذلك أيضا مع تطبيق محكم وجيد لبرامج الإصلاح الهيكلي، الإقتصادي والمالي وتحسين بيئة الإستثمار الداخلي والخارجي.

فمن خلال متابعة تطور معدلات البطالة في البلدان العربية بصفة عامة يمكن ملاحظة مدى نجاح بعض البلدان في تقليص حجم البطالة، وبالتالي في رفع مستوى الدخل للأفراد خلال النصف الثاني من العشرية الأولى لهذا القرن.

الجدول عدد 6: تطور معدلات البطالة في البلدان العربية لسنتي 2008/2004

السنة / البلدان	2001	2004 (%)	2008(%)
موريتانيا	23.1	32.5	22
العراق		28.1	15.9
فلسطين		23.6	21.6
ليبيا	10.5	17.5	10
الأردن		13.1	12.7
الجزائر	29.9	12.3	11.3
اليمن		16.3	15.9
سورية		15	8.4 (2007)
مصر	11.116.6		8.8

السودان		17	19.7
الصومال	15.9	16.3	25
تونس		14	13.8
السعودية		6.9	10
الكويت		5.5	1.3
البحرين		3.1	1.2
الإمارات		3	3.7
قطر		2.3	0.5
لبنان (2005)		8.2	–
المغرب	15.0		9.6

المصدر : منظمة العمل العربية : التقرير الإقتصادي العربي الموحد . سمير مصطفى ص: 111

فمن الملاحظ أن البلدان العربية تنقسم إلى مجموعتين، مجموعة الدول التي تدنت فيها معدلات البطالة واستطاعت أن تستجيب لطلبات الشباب للعمل، ومجموعة أخرى مازالت تعاني من تزايد البطالة ومن ظاهرة الهجرة إلى الخارج.

فعلى مستوى كل البلدان العربية، تزداد خطورة هذه المشاكل مع ارتفاع معدل النمو السكاني حيث من المتوقع أن يصل عدد السكان إلى ما بين 410 و 459 مليون نسمة عام 2020. هذا مع أن السكان في هذه الدول أصغر سنا من المتوسط من سكان العالم بأسره إضافة إلى التحضر، حيث نجد أن نصف عدد السكان يعيشون اليوم في المدن بينما لم تتجاوز هذه النسبة الربع في عام 1950.[11]

لكل هذه العوامل، يقدر معدل نمو القوى العاملة في الدول العربية بنحو 3.5 بالمائة سنويا. فهذه النسبة المرتفعة ناتجة أساسا عن ارتفاع مشاركة المرأة في سوق العمل (في مصر وتونس والمغرب والجزائر وسوريا وغيرها) وعن صغر سن السكان في بعض

[11] - إن عدد الأطفال والشباب في الدولي العربية أكبر من أية منطقة أخرى في العالم. فمعدل العمر السكاني أقل بكثير من المعدل العالمي، حيث نجد أن 38 بالمائة من السكان تحت سن الرابعة عشر (حسب دراسة مصطفى العبد الله الكفري، 60 بالمائة تقريبا من سكان المجتمعات العربية هم دون سن 15).

البلدان العربية. فهي تستدعي حسب بعض الدراسات نسب نمو في الناتج المحلي الإجمالي العربي بحوالي 7 بالمائة سنويا.

1-تفاقم مشكلة البطالة بالبلدان العربية كظاهرة من مظاهر فشل التنمية و التعاون العربي

إن ما وصفته منظمة العمل العربية في تقريرها الشرفي لشهر مارس 2005 والواصف لوضع البطالة في الدول العربية بالاسوء بين جميع مناطق العالم دون منازع، وأنه في طريقه لتجاوز الخطوط الحمراء، قد اتضح مدى خطورته على إثر الإحتجاجات الشعبية التي عرفتها العديد من الدول العربية خلال السنوات الأخيرة[12] .

فقد أصبح من المتأكد أن مشكل البطالة وتحدي التشغيل الكامل أصبحت من أخطر المشاكل التي تواجه الدول العربية حيث تعاني أغلبيتها من أعلى معدلات البطالة في العالم (حسب بعض الدراسات والتقارير لمجلس الوحدة الإقتصادية التابع لجامعة الدول العربية والتقرير الإقتصادي العربي الموحد، بلغت نسبة البطالة بالدول العربية ما بين 15 و 20 بالمائة (في حين كانت بمعدل 7 بالمائة تقريبا في العالم حسب تقرير منظمة العمل الدولية. كما تقدر هذه النسب ب 3.2 بالمائة في بعض مناطق شرق آسية و 4.8 في جنوب آسية) [13].

لهذا أكد المشاركون في المنتدى الإستراتيجي العربي الذي عقد في دبي أن على حكومات الدول العربية التخطيط لتوفير حوالي 100 مليون فرصة عمل بحلول عام 2020. (مما ينبغي خلق نحو 5 مليون فرصة عمل جديدة كل عام ليتم استيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل بالإضافة إلى جزء من العاطلين).

---

[12] فمثال التجربة التونسية يعتبر رائدا في هذا المجال إذ أن تواصل ينسب نمو اقتصادي مرتفعة تناهز 6 بالمائة سنويا لم تكن كافية لمواجهة تحدي تحقيق التشغيل الكامل وهو ما يفند الإفتراض البسيط بأن العمالة ستزداد تلقائيا بزيادة النمو مثل ما يفعل مصطفى العبدالله حين يكتب ' يجب على الاقتصادات العربية ضخ نحو 70 مليار دولار و رفع معدل نموها الاقتصادي من 3 إلى 7 بالمائة و استحداث ما لا يقل عن 5 ملايين فرصة عمل سنويا حتى تتمكن من التغلب على هذه المشكلة الخطيرة : البطالة.

[13] في دراسة لتحديات الجانب الإجتماعي للتنمية في الوطن العربي، يؤكد عابد فضيلة على خطورة مشكلة البطالة بالبلدان العربية محددا نسبتها بـ13.7 بالمائة لعام 2007 وهو الأعلى حسبه بالمقارنة مع مختلف دول العالم الأخرى ومع المتوسط العالمي لمعدل البطالة البالغ 5.7 بالمائة

فلقد أثبتت هذه الوضعية بالبلدان العربية عدم صحة الفكرة السائدة لحد الآن بين رجال الإقتصاد والتي تعتمد في الأساس على التنمية الإقتصادية لتوليد فرص العمل. فمن المتأكد أن التناسب القوي والطردي بين التنمية وخلق فرص العمل ليس تلقائيا إذ كما قلنا، تبين الأحداث الأخيرة ببعض البلدان العربية والتي حققت نموا ملحوظا في الدخول أن هذا النمو لم يتمكن من توليد وظائف كافية لمواكبة نموّ الأيدي العاملة مما ترتب عنه زيادة التهميش الجهوي والإحتقان الإجتماعي وتفاقم مأساة التنمية الإنسانية والعبء على التقدم الإقتصادي[14].

فكما أبرزه الجدول عدد 6 السابق، من الملاحظ أن معدلات البطالة قد سجلت أعلى مستوياتها في الدول العربية الأقل دخلا وفي الدول التي تعاني اقتصادياتها من حالة عدم الإستقرار مثل الصومال والعراق وفلسطين والسودان وموريتانيا وغيرها من الدول،.بينما حافظت دول مجلس التعاون الخليجي على أدنى مستويات للبطالة بين الدول العربية.

فمن المؤكد أن ما يميز نسب البطالة في الدول العربية ليس فقط ارتفاعها نسبيا بالمقارنة مع المعدلات العالمية بل أيضا لأنها أصبحت :

1-ظاهرة مستمرة ومعضلة مزمنة. فلقد بلغت في بعض الحالات معدلات مثيرة للقلق مما جعلها من المسائل المعقدة و التي يتطلب حلها برامج إستراتيجية شاملة و طويلة الامد.

2-يوازي هذه الظاهرة ازدياد في معدل الفقر وخاصة في الدول غير النفطية.

3-أصبحت البطالة تهمّ بالخصوص متخرجي التعليم العالي وأصحاب الشهادات العليا.

4-تتركز البطالة بشكل أساسي في قطاع الشباب، حيث في حين يبلغ معدل البطالة في الدول العربية 20 بالمائة، (12 مليون شاب عربي) يقدر متوسط معدل بطالة الشباب بنحو 53 بالمائة من إجمالي حجم البطالة بالنسبة إلى جميع البلدان العربية. ففي عام 2006 تجاوزت نسبة البطالة في أوساط الشباب العربي 25.6 بالمائة.

[14] حسب عابد فضيلة، تتجلى خطورة ظاهرة البطالة " بالإحساس والشعور الجماعي لهذه الشريحة من العاطلين عن العمل بالغبن والإحباط والقهر وبعدم العدالة الإجتماعية وغير ذلك من الإرهاصات التي لا تصب ارتكاساتها في بوتقة اللحمة الإجتماعية الوطنية.

فحسب بعض الدراسات، هذه النسب أكثر من ثلاثة أضعاف بقليل من دول شرق آسيا وقرابة الضعف في الدول الصناعية (13.4 بالمائة) وفي أمريكا اللاتينية والكرايبي (13.9 بالمائة).

وبالنظر إلى تفاوت هذه النسب في البلدان العربية، نلاحظ أنها تبلغ 18.9 بالمائة في اليمن خلال العشرية الأخيرة و 20.7 بالمائة في البحرين و 21.1 بالمائة في الأردن و 21.6 % في لبنان و 23.5% في سورية و 25.8 % في مصر و 25.9% في السعودية و 8.8 % في قطر و 28.2 % في كل من مصر والمغرب و 38.7% بالجزائر.

5-تفاقم البطالة في الأرياف والمناطق الزراعية بسبب تراجع الإهتمام بالزراعة وتقليص المساحات المزروعة، مما زاد في الهجرة الداخلية وفي خلق المشاكل الإجتماعية والإقتصادية بالمدن الكبرى وإحداث الضغوط الخدمية والمعيشية الإضافية على تلك المناطق. فإنخفاض نسبة العمالة الزراعية قد لا يعد سلبيا إذا كان هناك ارتفاع في نسبة العمالة في القطاعات الأخرى، وهو ما حدث خلال الثروات الصناعية بالبلدان الأوروبية في القرنين الثامن والتاسع عشر. إلا أن هذا لم يحدث في العديد من الدول العربية طوال هذه العقود الأخيرة.

فإرتفاع البطالة الزراعية رافقته بالعكس تراجع في عملية خلق مواطن العمل ناتج عن محدودية وتردي مساهمة القطاع الخاص المنظم في التنمية وعن ضعف قدرة القطاع العام (أو العمومي) على توسيع فرص العمل خلال العقود الأخيرة سواء في الدول الخليجية أو في الدول متوسطة الدخل[15].

فعلى سبيل المثال يعزي الدكتور محمد عبد الرحيم بن حمادي في دراسة "الخصائص الإقتصادية وأزمة البطالة في موريتانيا مقارنة ببعض الدول العربية" ارتفاع نسب البطالة

[15] حسب دراسة عابد فضيلة (2011) تراجعت نسبة العمالة في القطاع الزراعي بالبلدان العربية نسبة إلى العمالة الكلية من 31.8 بالمائة عام 2000 إلى 25.4 بالمائة فقط عام 2007. ويعلل الكاتب ذلك التراجع لعوامل عديدة منها انخفاض الأجور ولتدني مستوى الخدمات الأساسية وانخفاض مستوى المعيشة في الريف وعدم توفر فرص عمل كافية.

بقوله " كان القطاع العام المصدر الرئيسي للوظائف، لاسيما لصالح حملة الشهادات، فأصبح لم يعد قادرا على إيجاب وظائف بأعداد كبيرة، اعتبارا من سنة 1985 بحكم سياسة الإصلاح الهيكلي التي أخضعت لها البلاد في إطار برنامج التقويم الإقتصادي والمالي، وهكذا، فقد تقلصت إمكانيات إيجاد الوظائف، في شكل أدى إلى إرتفاع سريع في معدل البطالة، وفي أعداد الباحثين عن العمل، بمؤهل أو دون مؤهل " ص 158.

فتقليص دور الدولة بصفة عامة لم يقتصر فقط على دورها الإنتاجي والإقتصادي والإجتماعي بل إمتد إلى دور الدولة في قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية التي هي من أهمّ واجباتها ووظيفتها، ممّا انعكس سلبا على العديد من الفئات الإجتماعية والمناطق الجهوية بأغلب البلدان العربية.

لهذا يمكن القول بأن السياسات الكلية التي بدأت تنتهجها معظم الحكومات العربية منذ أواخر القرن الماضي لا تنسجم بشكل كاف مع واقع الإقتصادات العربية ولا تتماشى مع مصالح الطبقات الفقيرة والمتوسطة. فالجهود الكبيرة التي عملت هذه الحكومات على بذلها لدفع التعاون العربي سواء في الميدان الإقتصادي أو الإجتماعي لم تكن كافية ولم تحقق النتائج المرجوة.

فإلى جانب ذلك، يمكن التأكد من كل الجهود التي تبذلها الحكومات في رسم خرائط الفقر وتقديم بعض المساعدات والمنح المتفرقة وإنشاء بعض المؤسسات ووكالات التشغيل ومتابعة البطالة وتسهيل بعض القروض التنموية الصغيرة والإستهلاكية من شأنها أن تخفف من حدة مشكلة البطالة والفقر لبعض الشرائح وفي بعض المناطق ولكنها لا تحلها بشكل مستدام و حذري، وبالتالي لا بد من توحيد القوي ودراسة إمكانية تركيز استراتيجيات تعاون عربي لتوفير أكثر فرص عمل والحدّ من البطالة والرفع من المستوى المعيشي لكل فئات المجتمع ولكل الشرائح العمرية بالجهات.

فمن خلال الأحداث الأخيرة ببعض البلدان العربية (تونس، مصر، ليبيا، اليمن، و سوريا...) نلاحظ أن اتساع حلقات الفقر وارتفاع نسب البطالة وأحزمة الفقر والقرى البعيدة (سيدي بوزيد بتونس وقفصة والقصرين...) والمناطق الزراعية النائية تجعل من شرائح العاطلين عن العمل من أصحاب الشهادات العليا بمثابة القنابل الإجتماعية

الموقوتة، إذ يغلب عليها الشعور بالإحباط والإقصاء الإقتصادي والإجتماعي والإحساس بالظلم والقهر، مما يخلف لديها نوعا من النقمة المكبوتة والعنف المتزايد. فهذا الإحساس تعيشه تونس اليوم على إثر ثورة جانفي 2011 حيث تعددت مطالب الشعب التونسي وهو ما تؤكد أنه يجب على السياسات الحكومية أن يراعي في سلم أولوياتها وضع البرامج اللازمة للتنمية الحضرية والريفية وتطوير الخدمات الأساسية في كل الجهات (مثل ماء الصرف والكهرباء وماء الشراب والإتصالات والنقل) ووضع الإستراتيجيات والبرامج الناجعة والناجحة لمكافحة البطالة والفقر[16] والفوارق الجهوية والإعتناء الخاص بالشباب خاصة المثقف منه.

2-تفاقم ظاهرة الهجرة إلى الخارج كحل لمشكلة عدم توازن سوق العمل بالبلدان العربية

من المؤكد أنه بالرغم من استمرار البطالة بأغلب البلدان العربية، تنقسم هذه البلدان إلى مجموعتين، مجموعة مصدرة لليد العاملة إلى الخارج (المغرب والجزائر وتونس ومصر وسورية...) ومجموعة أخرى مستقلة لهذه الثروة البشرية (السعودية والكويت وليبيا وقطر والإمارات العربية وغيرها).

فنتيجة لوجود الفجوة الكبيرة والمتزايدة بين إحداثات فرص العمل وتزايد عدد الداخلين إلى سوق العمل من الشباب وحاملي الشهادات العليا، أصبحت الهجرة إلى الخارج تمثل الحلّ الأمثل " للهروب من فقر مؤكد إلى غنى محتمل"

فعلى سبيل المثال، يقدر عدد المغربيين بـــ3 ملايين مهاجر في أوروبا، أي ما يفوق 15 بالمائة من عدد الأجانب المقيمين بها، وتقريبا 0.5 بالمائة من العدد الجملي للسكان[17]. ولكن بالرغم من عدم وجود أرقام موثقة للباحث، فإنه يمكن القول بأن

[16] يؤكد عابد فضيلة على مدى خطورة آفة التضخم في الدول العربية نتيجة تخفيض القيم الشرائية لمداخيل الطبقات الفقيرة وبالتالي مستوى ميعشتهم انظر معدلات هذا التضخم في الدول العربية ومدى انعكساته على ذوي الدخل المحدود والقار.

[17] هذا العدد التراكمي كان نتيجة نموّ هائل عرفته التيارات الهجرية خلال العقود الأخيرة والتي رافقت فترة الإنتعاش الإقتصادي الذي تميزت به بلدان الإستقبال الأوروبية

معدلات البطالة المرتفعة في بعض البلدان العربية ومحدودية فرص العمل وتدنى الأجور وفقر القرى التي يتحركون فيها ساهمت كلها في إفراز ظاهرة الهجرة، خاصة غير الشرعية، حيث تؤكد الدراسات المتاحة أن معظم هؤلاء المهاجرين من العمال المزارعين ومن صغار الملاك وغير المالكين وخاصة من أصحاب الشهادات العليا والمتخرجين من معاهد التعليم العالي والتقني.

فمثلا، يفوق عدد التونسيين المقيمين بالخارج مليون نسمة، منها أكثر من 700 ألف يعيشون بأوروبا والباقي بالبلدان العربية (80 بالمائة في فرنسا و 8 بالمائة في ألمانيا و 6.5 بالمائة في إيطاليا و 3 بالمائة ببلجيكا...). ونظرا لتزايد عدد العاطلين في تونس من الشباب، يمثل هؤلاء 50 بالمائة من المهاجرين بالبلدان الأوروبية (أقل من 30 سنة) أغلبهم من حاملي الشهادات العليا. فهذه الطاقات أو الثروات البشرية التي تستغل من طرف البلدان الأوروبية يمكن استغلالها من طرف البلدان العربية وبالتالي استعمال مساهمتها في عملية التنمية بهذه البلدان، خاصة وأن مستوى التعليم والتكوين لهؤلاء المهاجرين والذي كان متواضعا في الأول، قد ارتفع في العقود الأخيرة نتيجة للعديد من العوامل أهمها:

1-ارتفاع عدد التونسيين الشبان لمزاولة تعلمهم بالخارج (90 بالمائة منهم يبقى يعمل بالخارج).

1- تحسن مستوى بعض العائلات المقيمة بالخارج مما ساعد على نجاح أبنائهم بجامعات ومدارس عليا مختصة ومميزة.

2- عدم قدرة سوق الشغل على استيعاب خيرة الشباب من المثقفين وحاملي الشهادات العليا.

ولقد أصبحت هجرة الشباب العربي (. من مصر وتونس وليبيا والجزائر والمغرب واليمن والسودان...) الغير شرعية من أخطر المظاهر الإجتماعية، حيث يغادر العديد من خيرة الشباب لهذه البلدان الشواطئ بحثا عن قوت وعن ظروف أفضل مما توفره لهم بلدانهم.

فإلى جانب الهجرة المنظم ، يتسلل العديد من بلدان شمال إفريقيا نحو البلدان الأوروبية (ايطاليا، اسبانيا، ألمانيا...) وفي الكثير من الأحيان دون أوراق ثبوتية للإقامة وذلك من أجل العمل في مهن متدنية للغاية لا يرضى بها المواطن في بلدان الإستقبال.

وكما يشير الدكتور سمير مصطفى (2009) في دراسة "الهجرة غير الشرعية: الموت من أجل الحياة" يتسلل مواطنو اليمن، الدولة الأفقر بين مجموعة الأقطار العربية إلى العربية السعودية عبر طرق صحراوية ودروب جبلية صعبة وطويلة ليبحثوا عن عيشهم في أغنى بلد نفطي في الشرق الأوسط" فحسب هذه الدراسة وبعض البحوث الأخرى، هناك ما يقرب من 100 ألف مهاجر دون أوراق ثبوتية أو تأشيرات مرور، يمضون في رحلات خطيرة ويركبون الموت (حسب الكاتب) في مغامرات بحرية من الشواطئ العربية صوب شواطئ الشمال الأوروبي كل عام (2007) (من بينهم 55 ألف مهاجر تقريبا تحركوا من جنوبي وشرقي المتوسط في قوارب شراعية أو محركات صغيرة).

الجزء الرابع: الخاتمة: اقتراح بعض الحلول لزيادة تفعيل التعاون العربي.

لقد أبرزت الدراسة مدى أهمية التعاون العربي في دفع نسق النمو الاقتصادي و بالتالي في خلق فرص العمل و الحد من البطالة خاصة بالبلدان العربية محدودة الدخل و الثروات الطبيعية. و كان ذلك من خلال دراسة التجارة و الاستثمارات العربية البينية.

إلا انه من المؤكد من خلال النتائج التي تم التوصل إليها أن هذا التعاون يسير في الحقيقة بشكل ببطيء للغاية و بالتالي لا زال محدودا و لم يرقى إلى المستوى المرجو و المأمول من طرف الجميع.

ففي ضوء التحليل السابق أمكن التوصل إلى نتيجة مفادها انه بالرغم من ارتفاع قيمة التجارة العربية البينية على اثر توقيع و تطبيق منظمة التجارة العربية الحرة الكبرى، فان نسبة هذه التجارة إلى إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية الأعضاء لم تتجاوز 10 بالمائة خلال السنوات الأخيرة.

كذلك الشأن بالنسبة للهيكل السلعي و الجغرافي لنمط التبادل التجاري البيني، فانه لم يتغير كثيرا مع الزمن حيث تسيطر المواد الخام و الوقود المعدني على ما يزيد عن 50 بالمائة من إجمالي الصادرات العربية البينية.

كما نلاحظ أن أكثر من 67 بالمائة، في متوسط الفترة 2005./2010، من هذه التجارة تتم بين دول مجلس التعاون العربي. كما أن أكثر من نصف التجارة البينية (56 بالمائة) لدول المغرب العربي يتم مع دول المنطقة نفسها.

كذلك الشأن بالنسبة للاستثمارات البينية و العون العربي، فإنها، بالرغم من تزايدها المحتشم، لا فقط بقيت محدودة نوعا ما (لا تمثل إلا 11.8 بالمائة فقط من إجمالي العون الإنمائي المقدم للدول العربية) و إنما تركزت أيضا في بعض القطاعات الاقتصادية كالسياحة و البناء و البنى التحتية و غيرها.

لهذا يمكن القول، إن هذا التعاون العربي و إن ساعد نوعا ما على الحد من الانعكاسات السلبية الناتجة عن العولمة الاقتصادية و إتباع سياسات تحد من دور الدول في عملية خلق مواطن الشغل، فانه لم يكن كافيا لتحقيق تكامل هيكلي بين الاقتصاديات العربية.

لهذا بقيت التحديات التي تواجهها الدول العربية كثيرة و متصاعدة. بعضها هيكلي و الأخر اجتماعي و سياسي، في مقدمتها تحدي البطالة و الفقر و التهميش[18].

فمن خلال دراسة هذه الظاهرة الخطيرة، تبين مدى مساهمتها في زعزعة الأمن الاجتماعي و في إثارة الاحتجاجات الشعبية خاصة و أن هذه البطالة شملت الشباب و بالخصوص حاملي الشهادات العليا و أبناء الأرياف.

فالجدول التالي يبرز مدى انتشار البطالة بتونس في وسط المثقفين:

جدول عدد 7 : نسبة البطالة بتونس حسب المستوى التعليمي

	1984	1994	2004	2005	2006	2007	2008
أمي	15.2	16.8	12.7	7.8	8.0	5.9	5.7
ابتدائي	22.4	19.2	15.7	15.7	15.2	13.5	12.3
ثانوي	11.7	13.0	14.7	14.9	14.3	15.4	15.3
تعليم عالي	2.3	3.8	10.2	14.8	17.5	19.0	21.6
الجملة	16.4	15.8	14.2	14.2	14.3	14.1	14.2

المصدر: المعهد الوطني للاحصاء

فما ارتفاع عدد الشباب المهاجرين إلى البلدان المصنعة و تفاقم التشغيل في القطاع غير النظامي (أو غير الرسمي) الا جليل قاطع على عجز المنظومة الاقتصادية و بالاخص القطاع النظامي عن استيعاب جانب كبير من زيادات طالبي العمل.0

فيمكن القول بان ضعف التعاون العربي يبقى من الآليات التي لم تساعد على التصدي إلى مجمل التحديات التي تعترض عملية التنمية بالدول العربية و التي أفرزتها العولمة الاقتصادية.

[18] انظر التحديات التي تواجه الدول في دواسة مصطفى العبد الله الكفري (2009)

لهذا يمكن تقديم الاقتراحات التالية لتنشيط التعاون العربي و توفير الظروف الأمثل لتحقيق تنمية مستدامة و تقدم متسارع:

اولا: مضاعفة الإرادة السياسية و الإدارية لتفعيل الاتفاقيات العربية الموقعة و للرفع من التعاون العربي المشترك، التجاري و الاستثماري و التنموي.

ثانيا: زيادة توفير المناخ الملائم للتعاون الاستثماري و ذلك بتيسير تنقل رجال الأعمال و تسهيل الحصول على رخص الإقامة بالبلدان العربية.

ثالثا: تطوير البنى التحتية اللازمة لخلق مزيد من التعاون العربي ليشمل الخدمات و النشاط المالي و دعم قطاع الزراعة و الصناعة.

رابعا: وضع برامج مشتركة و دعم قطاعات حيوية لا فقط للحد من التفاوت في التنمية بين الدول العربية و إنما أيضا لتقليص الهوة بين المناطق الداخلية و ذلك بدعم الاستثمارات في البنى التحتية الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية، مما يساعد على التنمية البشرية و الحد من الفقر. فالمساعدة المشتركة للمشاريع الصغرى و المتوسطة تساعد على الرفع من الإنتاجية و الحد من القطاع غير النظامي.

خامسا: العمل على خلق حركية تنقل أصحاب الشهادات العليا بين الدول العربية عوض استقبال المهاجرين الوافدين من دول أخرى غير العربية و ذلك لتمكينهم من المساهمة في تنشيط عملية التنمية و تطوير الرأس المال البشري.

سادسا: بما أن نسب النمو الاقتصادي لا تكفي وحدها للاستجابة إلى متطلبات عملية التشغيل الكامل، لا بد من التفكير في الحد من الاعتماد الزائد على المزايا الموجودة في الموارد الطبيعية. و على الدول العربية أن تعمل على التفكير في استراتيجيات لخلق تكامل هيكلي لاقتصادياتها و خلق قوة تجارية و صناعية موحدة تمكنها من التعامل ايجابيا مع الدول و التكتلات الأخرى.

المراجع بالعربية

- **كمال رزق** (2009): "توجه الأقطار العربية نحو اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، للجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، خريف.
- **عابد فضيلة** (2010): " تحديات الجانب الإجتماعي للتنمية في الوطن العربي" المؤتمر الحادي عشر للجمعية العربية للبحوث الإقتصادية 18-19 ديسمبر – القاهرة.
- **رسلان خضور** (2008): " أثر منظمة التجارة الحرة العربية في تطور التجارة والإستثمارات البينية " مجلة بحوث اقتصادية عربية للجمعية العربية للبحوث الإقتصادية ، مصر.
- **صندوق النقد العربي** " (1999-2009): " التقرير الإقتصادي العربي الموحد" .
- **صندوق النقد العربي** (2005): " التقرير الإقتصادي العربي الموحد".
- **مصطفى العيد الله الكفري** (2009): " التحديات الإقتصادية الراهنة في الدول العربية" مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية ، خريف 2009 .
- **سالم النجفي وداوود سليمان سلطان** (2009): "متضمنات برامج الإصلاح الإقتصادي والفقر بالبلدان العربية"، بحوث اقتصادية عربية، عدد 47 ، صيف 2009.
- **المؤسسة العربية لضمان الإستثمار** : "تقرير مناخ الإستثمار" .
- **عصام خوري**: "مناطق التجارة الحرة كمحفز للإصلاح الإقتصادي ومنشط للتجارة البينية العربية"، الجمعية الإقتصادية السورية .
- **هناء خير الدين** (2008): "الإقتصاد المصري: التحديات الراهنة آمال المستقبل" دار نشر الجامعة الأمريكية ، القاهرة .

- **محمد عبد الرحيم بن حمادي** (2009): " الخصائص الإقتصادية وأزمة البطالة في موريتانيا ، مقارنة ببعض البلدان العربية" مجلة بحوث اقتصادية عربية عدد 47 ، صيف 2009.
- **عبد الحميد محفوظ الزقلعي** (2009): " دور صناديق ومؤسسات التنمية العربية في تمويل التنمية العربية: 1998–2007 "، مجلة بحوث اقتصادية عربية عدد 45 شتاء 2009.
- **حسين عبد المطلب الأسرج** (2009): " تعزيز تنافسية الصناعة العربية في ظل إقتصاد المعرفة " ، مجلة بحوثا اقتصادية عربية عدد 45 شتاء –2009.
- **محمد سمير مصطفى** (2009): " الهجرة غير الشرعية، الموت من أجل الحياة " مجلة بحوث اقتصادية عربية, خريف 2009.
- **مهدي ميلود** (2009): "التكامل الإقتصادي بين الواقع والمأمول عرض لبعض التجارب" مجلة بحوث اقتصادية عربية, عدد 45 شتاء – 2009.
- **محمد سمير مصطفى** (2012): " التحديات الراهنة و المستقبلية أمام اقتصاديات **الدول** العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات " مجلة بحوث اقتصادية عربية.
- **نيفين محمد إبراهيم طريح** (2012): " اثر تسهيلات التجارة في التجارة البينية لدول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى " مجلة بحوث اقتصادية عربية.

. **رضا قويعة (2011):** " ملامح خطط وطنية لدعم التشغيل والحدّ من البطالة في **الدول** العربية في ضوء الاحتجاجات الأخيرة، مع تركيز خاصّ على حالة تونس "، دراسة لمنظمة العمل العربية.